العلاقات السياسية بين الدول العظمى آثارها وتطوراتها في العلاقات الدولية

م. سلام داود محمود
الدائرة القانونية/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ماجستير علوم سياسية/ سياسة دولية
Salam.dawood@gmail.com

مستخلص البحث: -

يهدف البحث إلى تحليل العلاقات الدولية ونشاط الدولة الحديثة التي تنطوي على الأسس الواقعية لأهمية السياسة الدولية في تطبيع العلاقات الدولية الحديثة وإقامة نظام عادل على المستوى العالمي، بما في ذلك الأساليب والوسائل المتاحة لتعزيزها وتحديثها، بهدف ضمان الأمن الداخلي واستدامة مكانتها الخارجية لمعرفة النمو العالمي على كل الاصعدة، متناولين آليات علاقاتها انطلاقا من مكانتها ودورها في سلسلة العلاقات القانونية الدولية متعددة العناصر والممتدة لقرون في عملية التعاون والتناحر الدولي، متعدد الأقطاب للعلاقات بين الدول في التطور الحديث والاداء في ضوء حقائق العلاقات الدولية التي يتم تحليلها علمياً باستخدام مجموعة من المناهج العلمية النظرية ذات الصلة، عليه أن دراسة العلاقات الدولية للدول العظمى وتوافقها وتناحرها سياسيا وعسكريا انتجت قتل ودمار في بعض صفحاتها وتعاون وازدهار في الصفحات الاخرى.

الكلمات مفتاحية:- سياسة دولية، اقتصاد، قوة عسكرية، تطور تكنولوجي.

المقدمة: -

تتمثل العلاقات الخارجية الدولية بتشابك معقد ومتنوع بين الدول معتمدة على نوع المصالح التي تحتاج الوصول اليها، وبالتالي تعكس هذه العلاقات القضايا الأمنية وملامح التقسيم الدولي الاقتصادي والصراعات الأيديولوجية في العالم، إذ تعتمد هذه العلاقات على المصالح الاقتصادية والسياسية المتبادلة لمختلف الدول ومتميزة بطابع متعدد الأطراف ومتجلية بأسس رسمية وتجارية، وتتسم العلاقات الدولية للدول بالطموح فضلاً عن النكسات والإنجازات، وإحدى السمات الرئيسية في السياسة الخارجية الدولية هو التغيير في الصفات والمحتوى الأساسي مع تعاقب سلطة الحكم في الدولة من هيئات قائمة على أيديولوجية مختلفة سواء كانت شمولية او ديمقراطية تجري الحوار مع دول فاعلة، أو إقامة علاقات مع متطرفين سياسيين برزوا مع تراجع السيطرة على الدولة، ويتطلب ذلك تحول في السياسة يهدف لإنشاء برامج معقدة للتعاون الاقتصادي والسياسي لتحقيق الاستقرار في بعض المناطق.إن إسقاط مكانة بعض الدول العظمى عالميا سيؤثر على ديناميكيات العالم الجديد، وبالمقابل فإن العلاقات الجديدة مع بعضها ستحدد الخطوط العريضة للعالم الحالي، ويبقى مسار السياسة الخارجية الذي ستنتهجه هذه الدول مستقبلا يشكل قضية مركزية لأجندة السياسة الداخلية لها، ويرجع ذلك إلى دورها في التغلب على الأزمة التي دفعت العملية التاريخية النموذج السابق للتنمية العالمية إليها، وايضا إلى حقيقة ان العالم قد تحول من الاحادية والثنائية القطبية إلى المتعددة القطبية التي يشكلها عدد من اللاعبين الرئيسيين المشاركين في العلاقات الدولية، وإن السياسة العالمية مهمة في نظام التنظيم وإدارة العمليات العالمية في حين اعدت كل دولة من تلك الدول صيغتها الخاصة لإدارة عالم أصبح أكثر انفتاحًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا من أي وقت مضى.

إشكالية البحث: -

ينطلق البحث من إشكالية رئيسية فحواها تغيير الدول العظمى لمقومات القوة من القوة الصلبة الى الناعمة والذكية نتيجة للتطورات التكنولوجية في العلاقات الدولية من استخدام القوة العسكرية الى التأثير السياسي على النظام الدولي وعقد الاتفاقيات الثنائية مع بعضها حتى وان كانت تلك العلاقة قد تناقضت بين مصالحة ومعارضة.

فرضية البحث: - للبحث فرضية مفادها:-

وجود تأثيرات سياسية واقتصادية على العلاقات الدولية القائمة بين الدول العظمى مع تراجع حل استخدام القوة العسكرية في الحصول على مكاسب سياسية؟ وخاصة بعد تطور السياسات الدولية وأهدافها وتكتيكاتها في محاولة لكسب مصالحها دون التنازل عن مبادئها السياسية.

منهجية البحث: -

لأجل ان يكون البحث ضمن المنهج العلمي البحثي المعتمد عالميا يتوجب استخدام مناهج علمية كمنهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي وذلك للتعرف على طبيعة العلاقات الدولية وانماطها وتكتيكاتها المتبعة في تنفيذها.

أهمية البحث: -

يحاول البحث الإجابة على تساؤل رئيسي هو ما التنازلات التي قدمها الأطراف العظمى للوصول الى التقارب في السياسة الخارجية؟، عبر الإجابة على تساؤلات فرعية عدة هي: - ما هي السمة الغالبة على السياسة الخارجية للدول العظمى لأخر 10 سنوات؟ وما هي المصالح الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية في النظام الدولي؟ وما مستقبل العلاقات الدولية بين الدول العظمى وغيرها؟.

هيكلية البحث: -

تضمن البحث ثلاث مطالب رئيسية؛ هي: - **المطلب الاول: - دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية، والمطلب الثاني: - استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية بين الانصاف وعدم المشروعية، أما المطلب الثالث:- نظرة وصفية لما يجري على ارض الواقع.**

المطلب الاول: - دور ومؤشرات القوة العسكرية في العلاقات الدولية العالمية.

كان ولا يزال للقوة العسكرية تأثير كبير في العلاقات الدولية من خلال حسم مواقف سياسية لصالح من يمتلك قوة عسكرية اقوى، وايضا من خلال التحرك العسكري لضم ارض او قضمها لصالح الدولة صاحبة القوة العسكرية الكبرى كما حدث في ضم القرم الاوكرانية الى روسيا عام 2014 وما خلفه هذا القرار من تعليق عضوية روسيا في مجموعة الثماني وفرض عقوبات دولية اقتصادية وسياسية عليها، لكنها لم تعر اهمية لهذه القرارات الدولية بعد حصولها على مبتغاها الذي يُعد مكسب اقتصادي وسياسي، وايضا ما يحدث في فلسطين من التمدد بالقوة للمستوطنات اليهودية على حساب الارض الفلسطينية وبمباركة بعض الدول العظمى، في حين تتشبث الدول التي لاتملك القوة بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي اتضح جليا بأن القوة هي الفيصل في صنع شكل وملامح ومحددات الدولة مع الدول الاخرى، وهذا يدعو للاطلاع على حجم الانفاق العسكري الذي تقوم به الدول بعد تيقنها بأن القوة العسكرية هي نقطة انطلاق سياستها الدولية.حيث اظهر مؤشر الانفاق العسكري في العالم خلال سنة 2021 بأن روسيا زادت من انفاقها العسكري بنسبة (2.9%) فقط لتصل الى نسبة انفاق سنوية مقدارها (65.9 مليار دولار)، في حين تصاعد الانفاق العسكري لدى اوكرانيا بعد السيطرة الروسية على جزيرة القرم وضمها لها بنسبة (72%) وهذه نسبة مرعبة تنذر باستمرار المواجهة المسلحة بينهما، وغياب الحل الدبلوماسي بين الطرفين وخاصة بعد ضم اربع مقاطعات اخرى الى روسيا في سبتمبر عام 2022 هي (**لوهانسك، ودونيتسك، وزاباروجيا، وخيرسون**) الذي جاء بعد استفتاء شعبي اجرته روسيا لسكان هذه المناطق لتقرير مصيرهم، في حين بلغ حجم الانفاق الكلي مبلغ (2.1) تريليون دولار عالميا[1]، وان أهم مؤشرات القوة العسكرية للجيش الروسي احتلاله المرتبة الثانية بين أقوى جيوش العالم، وعدد جنوده في الخدمة 850 ألف جندي ليحتل المرتبة الخامسة في القوة العددية لجيوش العالم، وتبلغ ميزانية الدفاع الروسية حوالي 154 مليار دولار أمريكي محتلة المرتبة الثالثة بين دول العالم في الإنفاق الدفاعي، كما يمتلك الجيش الروسي أكثر من 4173 **(كما موضح بالصورة التالية).**

([1]) دياك الخليلي، اعادة اعمار رغم القتال وتوقعات بقفزة نوعية في حركة التجارة: بعد عام على ضم روسيا 4 مناطق أوكرانية..ماذا تغير؟ وكيف يبدو المستقبل، 2023/9/30، تمت زيارته بتاريخ 2025/3/20. https//asharq.com.

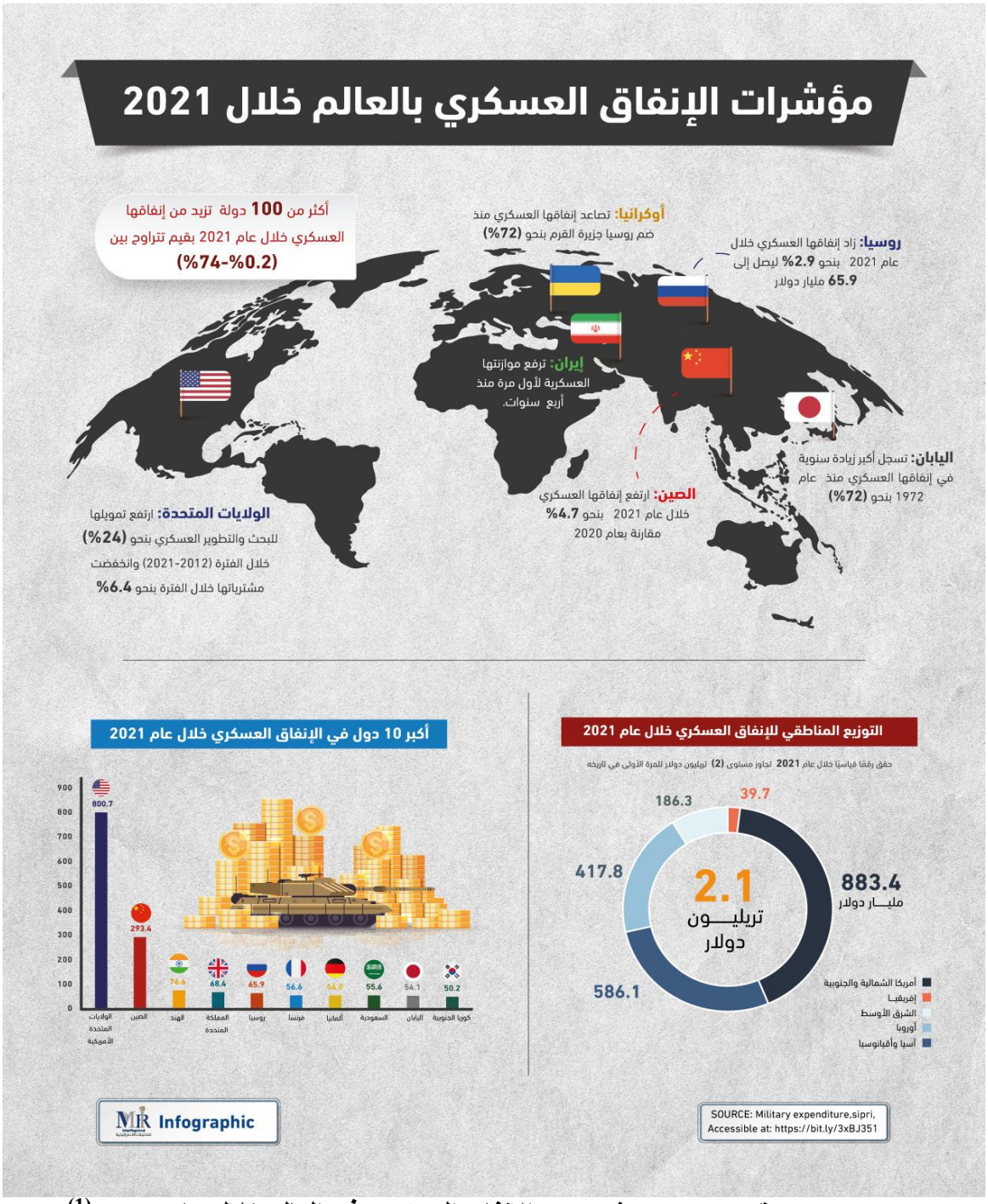

صورة (1) تبين مؤشر حجم الانفاق العسكري في العالم خلال عام 2021 [1]

طائرة حربية، ليحوز المرتبة الثانية عالمياً، أيضا يمتلك الجيش الروسي 12.420 ألف دبابة ليتصدر جيوش العالم، يتكون الأسطول الروسي من 605 قطع بحرية، منها 49 كاسحة ألغام، كما تمتلك روسيا 1218 مطار[2]، ويبين حجم الانفاق العسكري الروسي مع الكمية العددية للجنود مدى اهمية الحسم العسكري للقضايا السياسية العالقة وايضا اقتران النجاح السياسي الدولي بامتلاك قوة عسكرية متطورة.

بينما امتلكت الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة عسكرية عالميا بعد تجاوز عدد أفراد جيشها ٢,٢٤٥ مليون جندي بينهم ٨٤٥,٥٠٠ في قوات الاحتياط، ويمتلك الجيش الأمريكي ١٣٢٣٣ طائرة

(1) انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، شركة استثمارات عامة، ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة. https// Interregional.com.

(2) احمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس عشر، أكتوبر 2022، جامعة بني سويف، مصر، ص423-424.

حربية، بينها ١٩٥٦ مقاتلة، و٧٦١ طائرة هجومية، وأكثر من ٩٤٥ طائرة شحن عسكري، وامتلاكها ٢٧٦٥ طائرة تدريب، و٥٤٣٦ مروحية عسكرية منها ٩٠٤ مروحية هجومية، ولدى الجيش الأمريكي أكثر من ٦١٠٠ دبابة و٤٠ ألف مدرعة و١٥٠٠ مدفع ذاتي الحركة وأكثر من ١٣٤٠ مدفعاً ميدانياً، و١٣٦٥ راجمة صواريخ، ومن حيث القوة البحرية يضم الأسطول البحري الأمريكي ٤٩٠ قطعة بحرية منها ١١ حاملة طائرات و٩٢ مدمرة و٦٨ غواصة، فضلاً عن ٨ كاسحات ألغام، وتبلغ ميزانية الدفاع ومعدل الانفاق السنوي للجيش الأمريكي ٧٤٠ مليار دولار أمريكي لعام 2022[1]، كما ان للولايات المتحدة الاميركية أكثر من ٧٠٠ قاعدة عسكرية حول العالم وتتركز غالبية هذه القواعد في المناطق التي فيها المصالح الاميركية، ويترتب على ذلك أن الجيش الامريكي يتناسب طرديا مع حجم المهمة مع امتلاكه الأدوات والمهارات اللازمة والاستعداد الدائم للقدرة على التدخل لحماية هذه المصالح [2] باعتبارها جزء لا يتجزء من الضرورات القصوى للسيادة الامريكية.

كما بدأت إدارة بايدن بالتركيز على سياسة الأمن القومي وزيادة الانفاق العسكري والاهتمام باستراتيجية الدفاع الامريكي منذ أواخر عام ٢٠٢١ ومع تقديم ميزانية السنة المالية ٢٠٢٣ في شباط ٢٠٢٢ ركزت الولايات المتحدة الامريكية على اعطاء القوة العسكرية الاهتمام الأكبر وخاصةً تطورها الكبير في المجال التكنولوجي[3]، الذي ركز على دقة الأهداف وتوفر المعلومة بحيث تكون نسبة دقة الاصابة أكثر من 90%. وان الزيادة في الانفاق العسكري مرتبط بعدة محفزات تثير مخاوف الادارة الاميركية منها[4]: -

١- التخوف الاوروبي من التحركات الروسية وبالأخص في حربها على اوكرانيا عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢ فضلاً عن تصاعد التنافس على قيادة النظام الدولي وخاصةً من الصين وروسيا.

2- اتجاهات تعزيز الحضور في الهندو- باسيفيك، اذ كشفت السنوات الأخيرة عن طموحات بعض الدول نحو تمديد حضورها العسكري والأمني في مناطق مختلفة، وأهمها منطقة الهندو-باسيفيك المُستقطبة لإهتمام عدد من القوى الدولية ومنها الأوروبية، وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط وآسيا، اذ لا ينفصل استمرار التزايد في معدلات الإنفاق العسكري العالمي عن الصراعات الإقليمية المحتدمة في أكثر من منطقة.

3- تزايد حدة تهديدات الفاعلين من غير الدول، وذلك ببزوغ موجة جديدة من التهديدات غير التقليدية وفي مقدمتها تصاعد تهديد الميليشيات والفصائل المسلحة الممتلكة لأسلحة متطورة قادرة على تهديد أمن الدول.

كما ارتفع تمويل امريكا المالي لغرض البحث والتطوير العسكري بنحو (24%) خلال الفترة (2012-2021) وانخفاض مشترياتها العسكرية لنفس الفترة بنحو (6.4%) [5] من السلاح التطويري، وهذا دليل على ان التطوير النوعي الجاري على التسليح في أمريكا قد اخذ منحى خطير جدا في استخدام التقدم التكنولوجي في السلاح المستخدم، ويتوضح لنا ذلك جليا عند اغتيال قاسم سليماني وإسماعيل هنية قائد حماس وحسن نصر الله رئيس حزب الله اللبناني الذي استخدم فيها قنبلة خاصة لاختراق أكثر من 10 طوابق تحت الأرض والتي ثبت استعانة إسرائيل بالتقنية العسكرية الامريكية في حربها الدائرة ضد غزة ولبنان واليمن وسوريا وحتى العراق باستهداف اهداف نوعية بدقة متناهية.

---

(1) مقارنة بين الجيش الأمريكي ونظيره الصيني.. من الأقوى عسكرياً؟ مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: https://arabic.cnn.com/world/article//04/11/2021weapons-explainer-China-vs-USA2021-.

(2) Introduction: An Assessment of U.S. Military Power ،(2022)، Available on the Web site https://www.heritage.org/military-strength/assessment-us-military-power.

(3) Cancion. M, (2022), U.S. Military Forces in FY 2022 Peering into the Abyss: The Budget and Strategy Overview, CSIS Center for Strategic and International Studies, p. 2.

(4) مروان مشرف علوان، و فلاح حسن حمادي، اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الاميركية والصعود الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والتسعون 2023، ص324-325.

(5) دياك الخليلي، اعادة اعمار رغم القتال وتوقعات بقفزة نوعية في حركة التجارة: بعد عام على ضم روسيا 4 مناطق أوكرانية. ماذا تغير؟ وكيف يبدو المستقبل، مصدر سبق ذكره.

في حين تصاعد الانفاق العسكري لاوكرانيا بعد ضم روسيا لجزيرة القرم بنسبة (72%)، وسجلت اليابان اكبر زيادة سنوية في انفاقها العسكري منذ عام 1972 بنسبة (72%)، في حين ارتفع انفاق الصين العسكري خلال عام 2021 بنسبة (4.7 %) مقارنة بعام 2020، ورفعت ايران موازنتها العسكرية لاول مرة منذ عام 2017، وأكثر من 100 دولة زادت من انفاقها العسكري خلال عام 2021 بقيم تتراوح بين (0.2 %- 72 %)[1]، وأفضلية الدول اكثر من غيرها من الفواعل الدولية باستثمار أدوات الحرب الإلكترونية وتوظيفها لتحقيق أهدافها الوطنية، لان في هذه الحالة من السهل توظيف القرار السيادي في تطوير هذا الجانب الحيوي كأساس لرفع قدرات القوى العاملة بمجال الحرب الإلكترونية وأدواتها وتوظيفها، إضافة الى الانفاق على البحث العلمي والتطويري في مجال الأمن السيبراني [2]، الذي يعتبر أحد التوجهات الدولية للتفوق البحثي والتطويري لهذا الجانب.

ووفقا لهذه المؤشرات فأن المستقبل ينذر بخطورة الوضع العالمي القائم خاصة بعد عسكرة المجتمعات وترسيخ مفهوم من يمتلك القوة يمتلك احقية الاذعان والرضوخ لطلباته التفاوضية، مما يعني عودة لَي الذراع مجددًا في العلاقات الدولية، وبالتالي الرجوع الى نقطة ما مشروعية وعدم مشروعية شن الحروب؟ ومن يملك تصنيفها؟ ومدى قياس حيادية اعضاء مجلس الامن؟ وأخيرا، يبقى الانصاف والعدل شيء صعب تطبيقهما على الساحة الدولية لما للدول العظمى من تغول في امتلاك القرار السياسي ولا يتسم هذا القرار بقوة الاذعان له الا بعد التلويح بالقوة العسكرية او استخدامها.

المطلب الثاني:- استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية بين الانصاف وعدم المشروعية.

لقد أفرطت الدول في شراء السلاح النوعي الذي يُعد كتجارة رائجة دوليا لما له من اهمية في الحصول على مكاسب سياسية، وما للسعي الدؤوب لبعض الدول في حصولها على سلاح نوعي دليل على تغير مكانتها الدولية ووصولها الى مصاف الدول العظمى التي من الصعب التلاعب معها، حيث تتنوع اشكال القوة وفقًا لشكل النظام السياسي واعتبر ميكافيلي القوة من اركان الدولة الاساسية، وتُعرف القوة السياسية بقدرتها في التاثير على الاخرين للوصول الى مكاسب ونتائج متوقعة تسعى الدولة صاحبة التاثير الحصول عليها، مؤكدا اعتماد الدولة على القوة بالدرجة الاساس للمحافظة على بقائها وتوسعها، فللدولة الحق في استعمال القوة لصيانة استقرارها ونظامها السياسي[3].

كانت القوة العسكرية ولا زالت المقياس الحقيقي لقدرة الدولة على فرض احترام سياستها اتجاه العالم ودليل واضح على التوازن الاستراتيجي لها، ومن اهم مقومات هذه القوة هي قدرتها وقابليتها على القيام بمهامها بفعالية وسلاسة مع الانتصار بالمواجهة في اسرع وقت واقل خسائر ممكنة مستندة بذلك على كفائتها بما تملكه من جنود واسلحة ومستوى عالي متميز من الانضباط وحسن التوظيف واعتيادها على استعمال التقنية العسكرية والمهارة التدريبية والفنية والتخطيط الدقيق والرؤية المستقبلية الساعية للتطوير الدائم[4]، ولا يمكن المقارنة بين الدول المصنعة للتقنية العسكرية والدول المستخدمة تلك التقنية فالتصنيع انطوى على افكار وحاجة الى هذا النوع من التقنية اما المستخدمة فمجرد استخدام هذا السلاح لاجل نصرة قضية قد تكون انسانية او غير انسانية.بعد التطورات الدولية الخاصة ظهر مبدأ حظر أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات والسياسة الدولية، والتأكيد عليهما في ميثاق الأمم المتحدة وعند قراءة نص المادة 2/4 منه يتبين بأن قاعدة تحريم القوة في العلاقات الدولية هي قاعده حازمة لا مجال للخروج عليها، غير أن واضعي الميثاق لم يجعلوا هذا المبدأ مطلق فقد وضعوا جزئية استثنائية له، كالذي نصت عليه المادة (51) من الميثاق الخاصة باستخدام القوة العسكرية في إطار نظام الأمن الجماعي تنفيذا لقرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، كما أضافت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إستثناءً ثالثًا بقرار صادر بتاريخ 1974/12/14 الذي أجاز للشعوب

([1]) دياك الخليلي، المصدر نُفسه.

([2]) هبة جمال الدين، الامن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة دراسات- المجلد الرابع والعشرون- العدد الأول، يناير 2023، ص194.

([3]) محمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية (الولايات النمتحدة الامريكية انموذجا)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023/2/26، ص5. www.hcrsirag.net .

([4]) محمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية (الولايات النمتحدة الامريكية انموذجا)، المصدر نفسُه، ص8.

المحرومة من ممارسة حقوقها السياسية باستخدام القوة أو اللجوء للمقاومة المسلحة للحصول على حقوقها واستقلالها كالشعوب الرازحة تحت حكم نظام أستعماري أو عنصري أو تحت أي شكل أخر من التسلط الأجنبي. إن الدفاع عن النفس هنا شرعي في مفهومه القانوني الذي يعني القيام بتصرف غير مشروع دولي وقانوني بهدف الرد على تصرف غير مشروع وقع ابتداءً، وفي كلا الحالتين يتم استخدام القوة العسكرية المسلحة والذي الهدف منها هو الدفاع الشرعي عن الحقوق السياسية والقانونية المهددة ودفع الخطر المحقق من قبل المعتدي والعمل على إيقافه لحماية أمن الدولة وحقوقها الأساسية المتمثلة بأركان الدولة الاربعة[1].أثارت هذه المسألة الشكوك والتساؤل حول مدى مشروعية الدفاع الوقائي ايضا ومعرفة مدى تطابقه مع شروط حق الدفاع الشرعي الدولي الذي نص عليه ميثاق الامم المتحدة، وهل ما زال نظام الأمن الجماعي حبيس المفاهيم والمعتقدات التقليدية القديمة لواضعي الميثاق، أم أنه واكب التطور الذي يدور في المجتمع الدولي وأصبح أكثر تطورًا وانفتاحًا لجهة المضمون والوسيلة مما سمح للدول باللجوء لإستخدام القوة بصورة منفردة خارج إطار الدفاع الشرعي عن النفس، سواء لأغراض إنسانية ام لإحلال الديمقراطية كما تَدعي[2]، وان استخدام القوة العسكرية لإي دولة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية لا زال هو مؤشر العلاقات الدولية، رغم التطورات التي مرت بها المجتمعات وتوقيع المواثيق الدولية وتاسيس منظمة الامم المتحدة، الا ان القوة العسكرية باقية كوسيلة ناجحة ومضمونة في تحقيق المصالح الحيوية للدول العظمى، وان استخدام القوة المفرطة فيما يجري في العالم سواء بين روسيا واوكرانيا وما يحدث في فلسطين وغيرها دليل دامغ على ان من يملك السلاح هو من يُذعن له سياسيًا. أضحت الدول تتمتع بحرية اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة بعيدا عن السلطة المركزية الدولية التي تحتكر استخدام القوة المسلحة في هذا المجتمع الدولي ومجلس الأمن وذلك في حالة الدفاع الشرعي وتحقيق الشروط المحددة لمشروعيته، فضلا عن ذلك فقد عرف الميثاق الدولي بإمكانية ممارسة حق الدفاع الشرعي سواء بشكل فردي أو بأسلوب جماعي، وذلك لما جاء في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[3]، ونص تعريفه من قبل الفقهاء بأنه مباشرة الدولة برد الاعتداءالموجه اليها بطريقة فردية بنفسها، أو مباشرة عن طريق مجموعة من الدول بصورة رد الاعتداء بصورة جماعية الذي يقع على أحدهما واتفقت على ربط اللجوء إلى استخدام حق الدفاع الشرعي إلى إحدى الطريقتين إما بطريقة فردية أو بطريقة جماعية، وعليه يمكن تصنيف الدفاع الشرعي من حيث الجهة التي تمارسه إلى صورتين فردية وجماعية.يتوضح من ذلك أن القوة هي مجموعة عناصر مادية وغير مادية تمتاز بحركية التبدل والتطوير الذي يجعلها غير ساكنة زمانيًا ومكانيًا وبالتالي يجعل من عملية قياسها صعبًا وبالنتيجة اختلاف وتعدد المصادر وتباين فعاليتها وبالتالي تباين مفهوم القوة ذاته من السلطة السياسية وتغيير الإرغام إلى مساومة، وأن القوة الذكية كمفهوم يعني الخلط بين السعي لامتلاك قوة عسكرية وتغليب العمل مع المنظمات الدولية، وإصباغ التحرك الخارجي للدولة بالشرعية الدولية، وهناك مفهومين للقوة هما "الصُلبة" و"الناعمة" وهما إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول لتحقيق مصالحها الوطنية، أما القوة "الذكية" فهي أقرب لمقاربة استخدام القوة، إذ تعطي صُناع القرار فرصة لاختيار أفضل الوسائل للتعامل مع أزمة محددة، ويرتبط مدى فاعلية استراتيجية القوة الذكية في تحقيق مبتغاها بالإطار المؤسسي العاملة فيه، ويشترط لنجاحها ولوج الدولة بتحالفات مع غيرها من الدول لانها تقوم على التحرك الدولي متعدد الأطراف أي بصورة جماعية[4].يكون السلام محققًا عند امتلاك أي دولة كُبرى التفوق في القوة على بقية الدول الراضية بدورها عن الوضع الراهن، ويتهدد السلم في النظام الدولي كلما زاد عدد الدول غير الراضية عن الوضع القائم والساعية لتغيير الوضع الحالي لدى حصولها على القوة اللازمة لتتحول إلى مستوى الدول الراضية، وان تصنيف كل دول العالم في بنية النظام الدولي بناء على درجة القوة ودرجة الرضا

([1]) عظامو سلسبيل، مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص9.

([2]) عظامو سلسبيل، المصدر نفسه، ص6.

([3]) المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة.

([4]) احمد السيد خير الله، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20- العدد الثالث- الجزء الثاني، كلية التجارة- جامعة بورسعيد، مصر، يوليو 2019، ص162.

لها مع عدم نسيان الخصائص القومية للدول، ويمكن تصنيف دول العالم بناءً على ذلك الى طبقات عدة نتناولها كالتالي[1]:-

1- دول قوية قانعة:- تظهر تلك الدول في قمة الهرم العالمي للنظام الدولي حيث تمتلك القوة الكبيرة وراضية في نفس الوقت عن بنية النظام الدولي، كما تسعى لاستمرار الوضع القائم على ما هو عليه وبالتالي استمرارها والقوى الدولية المتحالفة معها في موقعها.

2- دول قوية غير قانعة:- في حين تظهر بعض القوى الكُبرى غير القانعة عن الطريقة التي تدار الامور بها على الساحة الدولية وهذه الفئة الثانية في الهرم إذ هي دول قوية وغير قانعة بما يجري عالميا، وتضم هذه الدول المنافسة للدول القانعة الساعية لتغيير بنية النظام الدولي وتأسيس نظام دولي جديد يخدم مصالحها ويتوافق مع قوتها المتزايدة، وظهور ارهاصات في ساحات عدة من النظام الدولي تتعارض فيها المصالح وطرق المعالجة كما تحصل هذه الدول على سمات اضافية كالتأثير في السياسة الدولية، مما ترغم القوة العظمى القانعة على التنازل عن بعض الميزات للقادم الجديد إلى قمة الهرم الدولي مع عدم وقوفها كمتفرج وسعيها لوضع إستراتيجيات تؤدي لعدم انتزاع هذه القوى الغير القانعة لامتيازات أكثر، وفي نفس الوقت تسعى القوى غير القانعة بإنشاء لها موضع جديد في المجتمع الدولي بفضل قوتها المتنامية على الساحة الدولية.

3- دول ضعيفة:- هي الدول التي ترتبط بشبكة من التحالفات والمصالح مع الدول القوية القانعة وغير القانعة وتبني سياساتها وسلوكها بما ينسجم مع تلك التحالفات والمصالح، فهناك دول ضعيفة راضية مثل (موريتانيا، ومالي)، وهناك دول ضعيفة غير راضية مثل (كوريا الشمالية، أيران).

ظهرت خلال العشر سنوات الماضية تحديات وتوترات سياسية كبيرة في العلاقات الدولية بين الدول الكُبرى مع وجود عدة اتفاقيات مبرمة بينها، لكن في نفس الوقت هناك تقاطعات مصلحية واقتصادية بالدرجة الاساس، فمثلا التقارب السياسي الاخير بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية ما هو الا تغليب مصلحة امريكا على حساب اوكرانيا المتضررة من الاعتداء الروسي خاصة بعد خسارة اراضيها وضمها الى روسيا، وهذا شائع في السياسة الدولية، حيث تفاوض امريكا على ما لا تملك بمجرد اعتبارها دولة عظمى وامتلاكها للقوة العسكرية والسياسية، وهناك نقاط رئيسية تتمحور في التقارب والتقاطع بين الدول العظمى، وهي[2]:-

1- **الصراعات والتوترات (التقاطع):-** شهدت العلاقات بين الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين توترات في السياسة والامن القومي وخاصة التجارة في منطقة المحيط الهادئ.

2- **الاتفاقيات والتعاون المشترك (التقارب):-** بالرغم من التوترات فهناك تعاون بين الدول العظمى في مجالات عديدة مثل التعاون الاقتصادي والتغير المناخي ومكافحة الارهاب.

3- **المصالح المتناقضة:-** كما هناك مصالح متناقضة ومتقاطعة بين هذه الدول في مناطق مختلفة من العالم مثل الشرق الاوسط واوكرانيا.

4- **التاثيرات العالمية:-** للعلاقات بين هذه الدول تأثير كبير على النظام العالمي واستقراره كالامن والاقتصاد، وان التوترات بينها يؤدي الى زعزعة هذا الاستقرار في العالم.

مما يفرض هذا النظام استنادا لدرجة القوة بين هذه القوى الاساسية وقدرتها على الدفاع عن مصالحها الوطنية وعدم محاربة بعضها البعض في نفس الوقت، بسبب تضارب مصالحها والرغبة في المحافظة على مكانتها الدولية او الارتقاء بها، وبذلك فانها ستعمل على ايجاد حروب ونزاعات اهلية في بعض المناطق المهيئة لايجاد هذه الحروب بهدف التأثير على ميزان القوى الدولي.

([1]) نيروز غانم ساتيك، وأحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا- مجلة سياسات عربية، العدد3، تموز، 2013 ، ص69-70.

([2]) ويكيبديا، علاقات دولية، تم زيارته بتاريخ 2025/5/6. www.wikipedia.org.

المطلب الثالث:- نظرة وصفية لمستقبل العلاقات السياسية وما يجري في الواقع.

إن ما يحدث في الواقع الدولي بعيد جدًا عن ما يتداول في المحافل السياسية فهناك مصالح سياسية واقتصادية تؤثر تأثير آني على العلاقات السياسية بين هذه الدول، وتبقى الدول العظمى هي الدول الفاعلة على ارض الواقع وبالتالي علينا معرفة طبيعة العلاقة بين هذه الدول ليسهل علينا معرفة واقع العلاقات الدولية، فمثلا تسعى القوى الكبرى إلى استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مصالحها، ويمكن أن تتأثر روسيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعوامل عديدة مثل:-

1- المستقبل السياسي:- تواجه روسيا ضغوط متزايدة من القوى الكبرى الأخرى الساعية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية الخاصة بها وقد يؤدي هذا لاستمرار العلاقات الدبلوماسية المتوترة والمنافسات الجيوسياسية الدولية الحالية، وقد ترد روسيا بالسعي لتعزيز تحالفاتها مع الدول ذات التفكير المشابه أو من خلال اتباع سياسة خارجية أكثر حزماً لحماية مصالحها.

2- المستقبل الاقتصادي: كما قد يواجه الاقتصاد الروسي تحديات نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها القوى الكبرى الأخرى، ومن الممكن أن تحد العقوبات والقيود التجارية وغيرها من أشكال الإكراه الاقتصادي من قدرة روسيا على الوصول إلى الأسواق والاستثمارات الدولية، مما قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي أو الانحدار، وقد تستجيب روسيا من خلال تنويع اقتصادها، وتعزيز الصناعات المحلية، والبحث عن شركاء تجاريين بديلين.

إن العلاقات السياسية الواقعية بين روسيا وأمريكا والصين معقدة ومتعددة الأوجه، وتتميز بمزيج من التعاون والمنافسة والصراع، فيما يلي نظرة عامة على الديناميكيات بين هذه البلدان:-

1- روسيا والولايات المتحدة الامريكية: هناك ثلاث سيناريوهات يمكن رصدها في العلاقة السياسية بينهما هي:-

أ- المنافسة: اتسمت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة بالتوترات التاريخية، والاختلافات الأيديولوجية، والمنافسات الجيوسياسية، وتدور المنافسة بين القوتين في مجالات مختلفة، بما في ذلك المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.

ب- التعاون: على الرغم من التوترات، تعاونت روسيا والولايات المتحدة في قضايا معينة، مثل الحد من الأسلحة ومكافحة الإرهاب واستكشاف الفضاء، ومع ذلك، كان التعاون متقطعًا وغالبًا ما طغت عليه الخلافات حول مسائل أخرى.

ج- الديناميكيات الحالية: شهدت السنوات الأخيرة توترات متزايدة بين روسيا والولايات المتحدة حول قضايا مثل التدخل في الانتخابات، والهجمات الإلكترونية، والصراعات الجيوسياسية في أوكرانيا وسوريا وأماكن أخرى، وتدهورت العلاقات الدبلوماسية، مما أدى إلى فرض العقوبات وطرد الدبلوماسيين.

2- روسيا والصين: هناك ثلاث سيناريوهات يمكن رصدها في العلاقة السياسية بينهما هي:-

أ- الشراكة: طورت روسيا والصين شراكة استراتيجية تقوم على المصالح المشتركة والتعاون المتبادل، وقد توحدت مواقف البلدين بشأن مختلف القضايا الدولية وعززا العلاقات الاقتصادية والعسكرية .

ب- التعاون في مجال الطاقة: تعد روسيا موردًا رئيسيًا للطاقة بالنسبة للصين، ولديها استثمارات كبيرة في البنية التحتية للطاقة والاتفاقيات التجارية بين البلدين.

ج- التحالف الجيوسياسي: غالبًا ما تنسق روسيا والصين مواقفهما بشأن القضايا العالمية لموازنة النفوذ الغربي وتعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومع ذلك، هناك أيضًا مجالات للمنافسة والاحتكاك المحتمل، كما هو الحال في آسيا الوسطى والقطب الشمالي.

نظرة واقعية.

إن ما يربك النظام العالمي الدولي هو ليس الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيدت العالم كقطب أوحد منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 ولحد الان واحتفاظها بمكانة سياسية مرموقة عالميا تمتعت بها خلال تلك الفترة، وما تضمنته من صفقات سياسية وعسكرية وجيو سياسية، بل المربك للعلاقات السياسية هو عند بزوغ بعض الدول اقتصاديا وعسكريا وتأثيرها على السياسة

والاقتصاد العالمي فهذا يعني التقليل من اهمية أمريكا ونفوذها عالميا وبالتالي افول نجمها، مما حدا بها إلى محاولة عرقلة أي تقدم من قبل أي دولة تسعى للتطوير وتحسين دورها الدولي، وبما إن الاقتصاد الان هو ركيزة السياسة الدولية سعت كثير من الدول تطويره واستغلاله للوصول الى مصاف الدول العظمى، لكن ذلك لا يعني عدم وجود معوقات دولية وعدم رضا بسلوكها ومن هذه المعوقات فرض الضرائب والتبادلات التجارية كالتي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا ضد الصين وكندا وغيرها، وبالتالي تسعى امريكا للمحافظة على مكانتها العالمية مهما طرأت من احداث وقبول التعايش وان الدول لا بد لها ان تهرم وتشيخ.أما بالنسبة لروسيا فقد كانت قطب التوازن العالمي من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لحين تفكك الاتحاد السوفيتي مما يجعل لها مكانتها السياسية والاقتصادية العالمية التي تأثرت فترة من الزمن، لكن ذلك لا يعني عدم وقوفها مرة اخرى وعودتها بقوة للتأثير في السياسة العالمية الدولية من خلال تقدمها في المجال العسكري، حيث بينت أحداث اوكرانيا المدعومة ماديًا وعسكريًا من قبل أوروبا وأمريكا ودول أخرى فشلها في إستنزاف أو زعزعة الدب الروسي، وقوته هذه يستمدها من الرؤية والتخطيط الحازم للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية (بغض النظر عن شرعيتها)، وأيضا تمددها في الشرق الأوسط وعقد التحالفات مع الصين وكوريا الشمالية مما جعلها أكثر مرونة في التحرك السياسي، كل ذلك أدى الى رضوخ الادارة الامريكية وعقد بروتوكول يؤدي الى مباركة مكتسباته المستحصل عليها في أوكرانيا مقابل ترك ساحة الشرق الاوسط.

أما الصين فلها ميزة إقتصادية وقوى عاملة تركز على زيادة العمل من خلال توظيف القدرات المحلية الحربية كالخطط الاستراتيجية والتكتيكية في الجوانب البحرية والجوية والبرية، وان التطور التكنولوجي جزء من استراتيجيتها لتحقيق اهدافها الجيوستراتيجية، مما أثار هذا النمو في مجال التكنولوجيا مخاوف كثيرة لإغلب الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، التي إعتبرت ذلك النشاط تهديد اقتصادي لأمريكا خاصة بعد القفزات الاقتصادية غير الطبيعية التي قامت بها الصين من السيطرة اقتصاديا على العالم أجمع، خاصة بعد بدء خطتها الخمسية الرابعة عشر وفقًا لأداءها القوي في مؤشرات التقدم التكنولوجي والعلوم، مع سعيها لتحقيق خطوتين تضمنتها استراتيجيتها من أجل التطوير والابتكار هما الاجتهاد للوصول لأول الدول المبتكرة بحلول عام ٢٠٣٥، وأن تكون قوة علمية عالمية عظمى بحلول عام ٢٠٥٠، بعد تقدمها وتفوقها التكنولوجي على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في مجالات كثيرة كالتقنيات التأسيسية الحيوية المتعلقة بالمنظومات الحية لاستعمال هذه المنظومات في الزراعة والغذاء والطب مرتكزة على علم الأحياء، وتطور قدرتها المستقبلية في الريادة التكنولوجية حتى في المجالات التي لم تبلغها بعد من خلال سياسة تطوير قدرات الصينيين وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ، وذلك بحسب الخطة الخمسية للحكومة الصينية عام ٢٠٢٢، وكما تحتل الصين المرتبة الأولى عالميًا في طلبات براءات الاختراع بنسبة ٤٠% من إجمال العالم وهي أكبر من حصة الولايات المتحدة وأربعة أضعاف حصة اليابان، وبذلك فإن مستوى التطور العلمي والتكنولوجي يؤثر إيجابيًا على الإنتاجية ودوره يؤثر على المستوى الاقتصادي لها.

عليه فإن العلاقات الدولية السياسية تحمل بين طياتها الشد والجذب نسبةً الى المصالح المهددة والمكاسب المرجوة للدول العظمى مع بقائها متوحدة بالرفض لاي محاولة صعود قوى جديدة لمكانتها.

الخاتمة:-

اتسمت العلاقات الدولية بالاختلال السياسي الواضح بين الدول العظمى حول مصالحها، الذي انعكست بدورها سلبا على القضايا الدولية الجارية على الساحة السياسية كقضية الحرب الروسية الاوكرانية وحرب غزة (طوفان الاقصى) وأزمة سوريا وتفاعلات الشرق الاوسط والتهديد الايراني بامتلاك السلاح النووي، وسيطرة الصين على الاقتصاد العالمي، ولكن بمجرد انتهاء عمل حكومة جو بايدن الامريكية واستلام دونالد ترامب لحقبته الثانية طرأ تغيير جذري لهذه العلاقات الدولية فتأزمت البعض كما حدث مع الصين وكندا بعد زيادة الضرائب والرسوم الكمركية عليهما، بينما أنفرجت لدى البعض الاخر كما حدث من تقارب امريكي روسي والتوصل لحلول سريعة وجادة للقضايا الدولية كقضية انهيار الحكومة السورية بعد رفع الدعم الروسي والايراني لها، وقضية تصفية قيادات حماس وحزب الله وغيرها، واستغلال علاقتهما الخارجية في حلحلة هذه القضايا والحصول على مكاسب مشتركة اولها الاقتصادية والسياسية المتضمنة عدم الاستحواذ على ارادة الدول العظمى.

لكن كل التطورات الحاصلة على ساحة العلاقات الدولية لم تجد اي حل لما يجري في الدول العربية حيث ان العدوان الاسرائيلي لم يكف عن القصف الصاروخي لفلسطين، بل اكسبها ذلك دعم دولي أيد جرائمها ضد الانسان بعد مرور اكثر من سنة ونصف على بداية عملية طوفان الاقصى، والوضع السوري لا زال غير مستقر والقصف الامريكي والاسرائيلي مستمر على اليمن ولبنان، وهذا دليل على ان المنطقة العربية هي خارج العلاقات الدولية العالمية إذ لا تعتبر من الفواعل السياسية في العالم بل تابعة لهذا الطرف او ذلك، وهذا ما يقودنا ان امتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية هو اساس المشاركة في السياسة العالمية وهذا يتعذر حصوله بالمنطقة العربية لوجود خطر كبير يستنزفها الا وهو الكيان الصهيوني (أسرائيل).

النتائج:-

1- ان المصالح الدولية هي أصل العلاقات الدولية فمن خلالها تستطيع الدولة الحصول على مكاسب سياسية ترفع من موقفها التفاوضي الدولي.

2- ان الدول العظمى لا يهما القتل والدمار الحاصل بالعالم بقدر ما يهما الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية تجعل من موقفها قوي على الساحة الدولية.

3- ان الدول الضعيفة ما هي الا ادوات بيد الدول الكبرى، وبالتالي فأن امنها واستقرارها منوط برضا او سخط الدول العظمى.

التوصيات:-

1- على الدول العظمى احترام العهود والمواثيق الدولية فيما يخص احترام سيادة الدول كافة.

2- على الدول الضعيفة الاتفاق فيما بينها ومحاولة تطوير نفسها اقتصاديا والتعرف على فن التفاوض للحصول على المكاسب بأقل الخسائر.

3- تفعيل دور منظمة الامم المتحدة على ارض الواقع لان دورها اصبح منحسرًا بالشجب والاستنكار دون دور سياسي واضح وصريح لها وذلك يعني سيطرة رأي الدول العظمى على قرارها السياسي، وبالتالي اصبح حلها افضل من بقائها.

المصادر:-

1- دياك الخليلي، اعادة اعمار رغم القتال وتوقعات بقفزة نوعية في حركة التجارة: بعد عام على ضم روسيا 4 مناطق أوكرانية..ماذا تغير؟ وكيف يبدو المستقبل، 2023/9/30. https//asharq.com.

2- احمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس عشر، أكتوبر 2022، جامعة بني سويف، مصر.

3- مقارنة بين الجيش الأمريكي ونظيره الصيني.. من الأقوى عسكرياً؟ مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/article/2021/04/11/China-explainer-weapons-vs.--USA.

4-Introduction: An Assessment of U.S. Military Power ،(2022)، Available on the Web site https://www.heritage.org/military-strength/assessment-us-military-power.

5-Cancion. M, (2022), U.S. Military Forces in FY 2022 Peering into the Abyss: The Budget and Strategy Overview, CSIS Center for Strategic and International Studies,

6- مروان مشرف علوان و أ.د. فلاح حسن حمادي، اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الاميركية والصعود الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والتسعون 2023.

7- هبة جمال الدين، الامن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة دراسات- المجلد الرابع والعشرون- العدد الأول، يناير 2023.

8- محمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية (الولايات النمتحدة الامريكية انموذجا)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023/2/26. www.hcrsirag.net .
9- عظامو سلسبيل، مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021.
10-ميثاق الامم المتحدة، المادة 51 منه.
11-احمد السيد خير الله، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20- العدد الثالث- الجزء الثاني، كلية التجارة- جامعة بورسعيد، مصر، يوليو، 2019.
12-نيروز غانم ساتيك، وأحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا- مجلة سياسات عربية، العدد3، تموز، 2013.
13-علاقات دولية، ويكيبديا، تم زيارته بتاريخ 2025/5/6. www.wikipedia.org.

Political Relations Between the Great Powers: Their Impact and Developments on International Relations

Eng. Salam Dawood Mahmood
Legal Department/Ministry of Higher Education and Scientific Research
Master's in Political Science/International Politics
Salam.dawood@gmail.com

Abstract

This research aims to analyze international relations and the activity of the modern state, which involves the realistic foundations of the importance of international politics in normalizing modern international relations and establishing a fair system at the global level, including the methods and means available to strengthen and modernize them, with the aim of ensuring internal security and the sustainability of its external position to know global growth at all levels, addressing the mechanisms of its relations based on its position and role in the series of multi-element and centuries-old international legal relations in the process of international cooperation and rivalry, multipolar. For relations between countries in modern development and performance in the light of the facts of international relations that are analyzed scientifically using a set of relevant theoretical scientific methods, it is that the study of the international relations of the great powers and their compatibility and rivalry politically and militarily produced killing and destruction in some pages and cooperation and prosperity in others.

Keywords: international politics, economy, military power, technological development.